

Effect of some economic indicators on external debt in Sudan from 2002-2017

Gosay Mahgoub mohammedsalih Baba

Abdulazim Suliman Almahal

Sudan University of Science and Technology || Sudan

Abstract: aim to determine the type and tracks of the correlation between variables of deficit of government budget. current account deficit of the balance of payments. exchange rate. Gross Domestic Product(GDP) on the total external debt and clarify the impact of separation or independence of South Sudan in September 2011, also the financial crisis in 2008 on variables of paper. the hypotheses included a positive correlation & impact between the independents variables deficit variables in the general budget and the deficit in the current account of balance of payments. GDP on dependent variable external debt of Sudan as the inverse correlation & impact between the exchange rate with total external debt for the period 2006-2017. used historical approach to describe reasons and evolution of the external debt problem of Sudan causes. in addition. analytical descriptive method by correlation test between the independent variables and the dependent variable to determine the relationship type. also used multiple regression model in measuring and estimating the effect of independent variables on the dependent. The results outcome. the cumulative value of bilateral debt and high interest rates (contractual interest and delayed interest) significantly affect the accumulation of Sudan's total foreign debt. maintain both the deficits in budget and in current account also GDP values a positive correlation of statistical significance and a degree of impact on Sudan's external debt. with Reverse correlation exchange rate. caused from Both of the world financial crisis and the independence of South Sudan in 2011 the. indirect impact on the external debt through its effect of increasing the value of the dollar with a decline of local currency and increasing the budget deficit and its impact on external debt. However. refers the weakness of impact in current account due to growth of gold exports in the period under study. Also the high ratio of bilateral debt owed to non-members of the Paris Club and its high interest rates it is complicated possibility of a solution through the HIPC and others initiatives. The necessary of structural reforms in economic policies by focusing on supporting national production elements as to overcome the obstacles of domestic investment and the abolition of taxes and customs on Alumni projects. microfinance projects. exporters projects as well as trying to follow a rational economic policy using foreign loans in the narrowest limits. and focus on loans on concessional terms. necessary to create an economic partnership between Sudan and creditors countries focus of largest proportion of debts. which is the official bilateral debt (non-members of the Paris Club). to promote and facilitate the position of Sudan in negotiation of initiative of the HIPC or With regard of interest rate because it is largest and most significant obstruction in Sudan external debt.

Keywords: independence of South Sudan - balance of payments - Heavily Indebted Poor Countries intuitive- External Debt.

أثر بعض المؤشرات الاقتصادية على الدين الخارجي في السودان للفترة 2002-2017

قصي محجوب محمد صالح بابا

عبد العظيم سليمان المهمل

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا || السودان

الملخص: هدفت الدراسة إلى التحديد الدقيق لنوع واتجاه العلاقة بين متغيرات العجز في الموازنة الحكومية والحساب الجاري لميزان المدفوعات وسعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي على إجمالي الدين الخارجي للفترة 2002-2017، وتوضيح أثر كل من انفصال دولة جنوب السودان في سبتمبر 2011 والأزمة العالمية على المتغيرات المدروسة، ودراسة هيكل الدين الخارجي باستخدام مؤشرات تحليل الاستدامة، وتمثلت الفروض بوجود علاقة طردية بين متغيرات عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات والنتائج المحلي الإجمالي والدين الخارجي، وأيضاً العلاقة العكسية بين سعر صرف الجنية مقابل الدولار وإجمالي الدين الخارجي للفترة ما بين 2002-2017، واستخدم المنهج التاريخي في سرد نشأة وتطور مشكله المديونية الخارجية للسودان وأسبابها، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي باستخدام اختبار الارتباط بين المتغيرات المبحوثة المستقلة والمتغير التابع لتحليل نوع العلاقة، وأيضاً استخدام نموذج الانحدار المتعدد في قياس وتقدير درجة تأثير المتغيرات المستقلة على التابع، تمثلت النتائج القيمة التراكمية للديون الثنائية وأسعار الفائدة (تعاقدية وجزائية)، تؤثر بدرجة كبيرة في تراكم إجمالي دين السودان الخارجي وتحتفظ قيم كل من عجز الموازنة العامة والنتائج المحلي الإجمالي بعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية وبدرجة من التأثير على إجمالي الدين الخارجي للسودان بينما بعلاقة عكسية مع مؤشر سعر الصرف للجنية مقابل الدولار، تسبب كل من الأزمة المالية العالمية وانفصال جنوب السودان عام 2011 بتأثير وغير مباشر على قيمة الدين الخارجي من خلال تسببه في زيادة قيمة الدولار وانخفاض العملة المحلية مع تسببه أيضاً بزيادة العجز في الموازنة ثم انتقل أثره على الدين الخارجي، ولكن يعزى ضعف التأثير والعلاقة للحساب الجاري إلى نمو صادرات الذهب في الفترة المدروسة كما أن ارتفاع نسبة الديون الثنائية المستحقة لدول غير أعضاء لنادي باريس وفوائدها العالية تعقد من إمكانية الحل بواسطة مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون وغيرها، أوصت الدراسة بضرورة التغيير الهيكلي في السياسات الاقتصادية بالتركيز على دعم عناصر الإنتاج الوطنية بما يضمن تذليل عقبات الاستثمار المحلي وبإلغاء الضرائب والجمارك على مشاريع الخريجين ومشاريع التمويل الأصغر والمصدرين وأيضاً محاولة اتباع سياسة اقتصادية رشيدة باستخدام القروض الخارجية في اضيق الحدود، والتركيز على القروض بشروط ميسرة بالابتعاد عن الاقتراض نهائياً من دول غير أعضاء في نادي باريس بالإضافة لضرورة خلق شراكة اقتصادية بين السودان والدول صاحبة النسبة الأكبر من الديون وهي الديون الثنائية غير الرسمية (غير الأعضاء بنادي باريس)، لتعزيز وتسهيل موقف السودان في التفاوض في مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون أو فيما يتعلق بالفوائد باعتبارها أكبر معرقل ومؤثر في الدين الخارجي للسودان.

الكلمات المفتاحية: استقلال جنوب السودان - ميزان المدفوعات - مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون - الديون الخارجية.

1-1 المقدمة:

لجأت الدول النامية للاقتراض الخارجي عندما نالت استقلالها محاولة منها للحاق بركب التسارع التنموي الذي كان سائداً في ذلك الوقت خاصة بين تلك الدول النامية وذلك عندما عجزت مدخراتها المحلية المتواضعة عن مقابلة وتمويل الاستثمارات التنموية وأيضاً عندما عجزت المتحصلات من معاملاتها الأجنبية عن تغطية المدفوعات الأجنبية وبالتالي استخدمت الموارد الأجنبية لتغطية تلك الفجوات والعجوزات لتمويل مشاريع التنمية الحكومية ومشاريع أخرى وصاحب تدفق القروض بمعدلات كبيرة خلال عقدي السبعينات والثمانينات ضعف في الإدارة الاقتصادية للموارد الأجنبية وغياب الرؤى الكلية المتسقة مع معالجة الاختلالات في هيكل الاقتصاد وتوازن بيئته وأولوياته في النمو والتنمية وتلك المحفزة للاستثمار والإنتاج حيث هيمن القطاع العام على جل الاستثمارات ولجأ إلى اختيار مشروعات عديدة وكبرى غير مدروسة في أبعادها الفنية والاقتصادية والمالية والزمنية، مما أدى لتأخير في تنفيذها وزيادة في تكلفتها وفشل العديد منها في منتصف الطريق. ثم لجأت السلطات حينئذ إلى التمويل بالعجز والى الاقتراض التجاري والقروض التقديرية لسد الفجوة في التمويل وفي ميزان المدفوعات وتزامن ذلك مع تصاعد أسعار الفوائد التعاقدية والجزائية للقروض وأيضاً صاحبت ارضدة المديونية تحسن لحد ما مع وعودات بشرطها عقب توقيع اتفاق السلام الشامل ولكن سرعان ما تفاقمت ارقام الديون خصوصاً عقب انفصال الجنوب وذهاب إيراداته البترولية معه وماله أثر في انخفاض الصادرات والإيرادات ومدفوعات خدمة الدين وأيضاً وما

صاحبه في انخفاض كبير في قيمة العملة المحلية، مما أدى تفاقم أزمة الديون وزيادة معدلات نمو الديون الخارجية حتي بلغت تلك الديون 2017/12/31 حوالي 47.1 مليار دولار حسب بيانات بنك السودان المركزي (بنك السودان المركزي، 2017: ص 179) ومبلغ 56.05مليار دولار حسب بيانات صندوق النقد الدولي (CIA)، fact book Sudan،(2017).وقد ادي تراكم مديونية البلاد إلى تعقيدات على صعيد التعاون مع شركاء التنمية التقليديين الذين أحجموا عن توفير التمويل الميسر نتيجة للضغوط السياسية وتأخر الاستفادة من المبادرات الدولية لمعالجة الديون مما شكل ضغوطا على ميزان المدفوعات والسياسات المالية للدولة وابطأت مسيرة التنمية الاقتصادية الاجتماعية واصبحت الديون تشكل تهديدا للاستقرار الاقتصادي مع تصاعد الضغوط السياسية وتنامي التزامات الدولة المالية لتنفيذ اتفاقية السلام واتفاقية دارفور واتفاقية الشرق وتداعياتها من متطلبات ماليه اخري ولذلك أصبح من الضروري السعي نحو معالجة مشكلة الديون بالاستفادة من المبادرات الدولية ونشير هنا إلى أن قضية المديونية اصبحت تنصدر اجندة التعاون الاقتصادي الدولي لأسباب تتعلق بتداعياتها على الاستقرار الاقتصادي والسياسي والامن والاجتماعي على الصعيد الدولي.(وزارة مجلس الوزراء التقرير الاستراتيجي، 2010: ص 185-187)

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الديون الخارجية معرقله لنمو اقتصاديات الدول المدينة والسودان احداها مما يقود لعجزه في تغطيه ديونه، مما يستلزم معالجتها وادارتها بناء على دراسات دقيقة تشمل جميع المتغيرات المسببة والمؤثرة بها، كما أنه تأثر الاقتصاد والدين الخارجي بالأزمة المالية وانفصال الجنوب دون قياسها. يمكن طرح مشكله الدراسة في شكل أسئلة، ماهي أسباب مشكلة الدين الخارجي للسودان؟ هل توجد علاقة ودرجة التأثير بين كل من المتغيرات العجز في الموازنة الحكومية والعجز في الحساب الجاري وسعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي على متغير الدين الخارجي في السودان؟ ما هي درجة التأثير بين كل من المتغيرات العجز في الموازنة الحكومية والعجز في الحساب الجاري وسعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي على متغير الدين الخارجي في السودان؟ ما هو أثر الأزمة المالية وانفصال الجنوب على الدين الخارجي للسودان؟

فروض الدراسة:

تقوم الدراسة على اختبار صحة أونفي اربعة فروض وهي:

1. توجد علاقة طردية بين العجز في الموازنة العامة والدين الخارجي للسودان من 2002-2017.
2. توجد علاقة عكسية بين سعر صرف الجنية السوداني مقابل الدولار والدين الخارجي للسودان من 2002-2017.
3. توجد علاقة طردية بين العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات والدين الخارجي للسودان من 2002-2017.
4. توجد علاقة طردية بين قيمة الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الدين الخارجي للسودان من 2002-2017.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التحديد الدقيق لنوع واتجاه العلاقة بين متغيرات العجز في الموازنة الحكومية والحساب الجاري لميزان المدفوعات وسعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي على إجمالي الدين الخارجي مع توضيح أثر كل من الانفصال لدولة جنوب السودان في سبتمبر 2011، والأزمة العالمية على المتغيرات المبحوثة ودراسة هيكل الدين

الخارجي للسودان مع استخدام مؤشرات تحليل الاستدامة، لإضافة نتائج واقعية تساعد على إدارة قرارات الافتراض الخارجي.

أهمية الدراسة:

تمثلت أهمية الدراسة على النطاق العلمي بأنها تمثل إضافة علمية في ظل قلة الدراسات ذات العلاقة بتفسير التأثيرات المتبادلة للدين الخارجي ببعض المؤشرات الكلية، بينما تتمثل أهمية الدراسة فعليا على المستوى العملي (التطبيقي) على السودان بحيث تقود لمعرفة العلاقة بين الدين الخارجي في السودان ومدى تأثير كل من العجز في الموازنة الحكومية والحساب الجاري لميزان المدفوعات في السودان وسعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي. ووضع مقارنات لأثر كل من الأزمة المالية العالمية 2008، وانفصال جنوب السودان 2011، والتقدير والتحديد الدقيق لأسباب الافتراض الخارجي للسودان بحيث توفر الدراسة نتائج قياسية تبين أثر المتغيرات المدروسة في الدين الخارجي في السودان لمساعدة المختصين في قرارات إدارة الدين الخارجي.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي في سرد نشأة وتطور مشكله المديونية الخارجية للسودان وأسبابها، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي واستخدام أدوات الاقتصاد القياسي باستخدام اختبار الارتباط بين المتغيرات المبحوثة المستقلة والمتغير التابع لتحليل نوع العلاقة، وأيضا استخدام نموذج الانحدار المتعدد في قياس وتقدير درجة تأثير المتغيرات المستقلة وهي العجز في كل من الموازنة والحساب الجاري وأيضا سعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي على المتغير التابع وهو الدين الخارجي للسودان، وباستخدام برنامج الاحصائي SPSS .

المصادر وحدود الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مصادر وأدوات جمع المعلومات الثانوية بحيث تم الحصول على المعلومات ذات الصلة بموضوع البحث في تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتقارير بنك السودان المركزي ومصادر اخرى ممثلة في البحوث والكتب والمراجع والدوريات، والأوراق العلمية المنشورة بالمواقع الالكترونية ذات الصلة، وتمثلت حدود الدراسة المكانية في دراسة العلاقة والأثر بين المتغيرات المبحوثة في جمهورية السودان للفترة من العام 2002 إلى 2017 التي تمثل الحدود الزمانية للورقة.

2-1- الإطار النظري:

الدراسات السابقة:

استعرضت دراسة ريام علي طالب (2018) بعنوان (قياس وتحليل أثر عجز الموازنة العامة على الدين الخارجي في العراق في اطار التكامل المشترك للمدة (1990 - 2016) ركزت على تحليل العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والدين الخارجي خلال المدة (1990.2016)، ونتيجة الظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق فقد أتسمت الموازنة العامة بالعجز نتيجة الزيادة المستمرة في الأنفاق العام وترتب عليها زيادة في الدين الخارجي كمصدر من مصادر تمويل هذا العجز، لتقدير هذه العلاقة فقد توصلت الباحثة إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين العجز في الموازنة العامة والدين الخارجي. واتبعت الحكومة العراقية سياسة مالية توسعية خلال مدة الدراسة كنتيجة لدخول العراق حرب الخليج الأولى والثانية وفرض العقوبات الدولية والحصار الاقتصادي مما زاد الانفاق العام، وبعد اجراء

اختبار السكون للمتغيرات المدروسة باستخدام اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) واختبار فليبس بيرون (P-P) توصلت إلى أن المتغيرات (إجمالي الدين الخارجي، ونسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي العجز في الموازنة العامة، ونسبة الإيرادات إلى النفقات) غير ساكنة المستوى وتصبح ساكنة بعد اخذ الفرق الأول لكل الاختبارين أي أنها متكاملة من درجة الأولى ($I=1$)، أما المتغيرين (نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الصادرات) ساكنة في المستوى أي متكاملة من الدرجة ($I=0$) ولهذا استعمل نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع (ARDL). وفي ضوء الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة أوصت بوضع برنامج دقيق للتقشف في الموازنة العامة من خلال تقليل بنود الاستهلاك الحكومي غير الضروري (ترشيد النفقات العامة) وتخفيض رواتب واجور كبار الموظفين وتقليل من رحلات السفر والحفلات والمؤتمرات الدولية وايضا الأثاث والسيارات وغيرها وذلك يسهم في تقليل العجز في الموازنة العامة وربما يؤدي إلى تقليل حاجة الحكومة إلى الاقتراض الخارجي وتنوع مصادر الإيرادات العامة وعدم الاعتماد فقط على الإيرادات النفطية والاهتمام بالإيرادات الأخرى ولاسيما الإيرادات الضريبية، من خلال اصلاح النظام الضريبي والجهاز الاداري لكي يكون اكثر كفاءة وفعالية لتمويل العجز في الموازنة العامة بمصادر سيادية وكذلك وضع قوانين وتشريعات للمكلفين بمعاقبة المتهربين بدفع الضريبة، وعلى الحكومة رسم سياسة مالية جديدة بالتنسيق مع السياسة النقدية تكون من ضمن أهدافها الرئيسية معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة، على النحو الذي يكبح الحاجة المستمرة إلى الاقتراض الخارجي على أن لا يسلب الموازنة العامة القيام بوظائفها الأساسية في مجال التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وأشارت دراسة ضياء حسين سعود (2017) بعنوان (تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة في العراق للمدة 1990-2016) استهدفت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة من عام 1990 إلى 2016 وتم قياس أثر الدين الحكومي الداخلي على عجز الموازنة، وتوصلت الدراسة إلى أن هيكل الموازنة العامة في العراق يتسم بارتفاع الانفاق الحكومي الجاري بشكل كبير وأن هناك فائض في الموازنة بعد عام 2003 إلا أنه لم يستغل في الجانب الاستثماري لتنوع الإيرادات العامة كما أوصت بأن تخفيض عجز الموازنة في العراق يتطلب اتباع سياسة اصلاح شاملة في ضوء خطة أو برنامج شامل ومتكامل من اجل إعادة بناء الاقتصاد العراقي.

وتناولت دراسة ترتيل، ثوبية، سارة، سحر (2016) وتناولت الدراسة أثر تراكم ديون السودان الخارجية على بعض مؤشرات الاقتصاد السوداني خلال الفترة من (1980-2014) وهدفت الدراسة إلى توضيح أسباب تراكم ديون السودان الخارجية خلال الفترة من 1980-2014م، وبناء نموذج قياسي لتوضيح أثر ديون السودان الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف والتضخم، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي وأوصت الدراسة بضرورة تحسين العلاقات الخارجية للسودان مع المؤسسات الدولية والدول ذات العلاقة بقضية الدين الخارجي.

وتناولت دراسة كل من، OSINUBI، Tokunbo S، OLALERU، Oladele E (2010)، بعنوان (BUDGET DEFICITS، EXTERNAL DEBT AND ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA) بحثت بكيفية استخدام العجز في الموازنة باعتبارها أداة التثبيت التي تؤدي إلى تراكم الديون الخارجية في نيجيريا بين عامي 1970 إلى 2003. عن طريق تجميع العلاقة بين العجز في الميزانية والدين الخارجي في ظل النمو وتمثلت اهم نتائج التحليل القياسي بحيث تؤكد وجود منحني Laffer للديون والأثر غير الخطي للدين الخارجي على النمو في نيجيريا وخلصت واوصت إلى أنه كان لابد من تمويل العجز في الميزانية العامة من الديون مع مراعاة ادارته في إطار تحقيق استقرار نسبة الديون عند مستوى

الدين المستدام والأمثل بحيث يتجنب المشاكل الناتجة من تراكم الديون وقيمة فوائدها، وبالتالي تتحقق فوائد الاقتراض الخارجي.

كل الدراسات السابقة للدول الأخرى تتشابه مع السودان من حيث عدم الاستقرار السياسي والحروب مثل العراق أو تتشارك خصائص اقتصادية إقليمية مثل نيجيريا وكلها تناولت وحاولت قياس وإيجاد درجة التأثير بين العجز في الموازنة فقط والدين الخارجي، كما حاولت إيجاد نموذج قياسي للدين الخارجي وعلاقته ببعض المؤشرات الداخلية باعتبارها متغير تابع تتأثر به، وتتميز هذه الدراسة بشمولها على إيجاد العلاقة ودرجة التأثير بين أكثر من متغير مستقل المؤشرات الداخلية كعجز الموازنة ومؤشرات خارجية تتعلق بالقطاع الخارجي كالعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات وسعر الصرف ومتغيرات ذاتية للدين الخارجي كأصل الدين وقيمة الفوائد على المتغير التابع وهو الدين الخارجي.

3-1- أسباب لجوء السودان للتمويل الخارجي وأسباب تراكم مديونته

أ- أسباب لجوء السودان للتمويل الدولي: تلجأ الدول النامية ومن بينها السودان لكافة مصادر التمويل الدولي بما في ذلك الاقتراض بغرض الحفاظ على مستويات الاستهلاك القائمة في إطار سياسة دعم المدخرات الوطنية الضعيفة بالمدخرات الأجنبية لاستثمارها وتحقيق وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد ساهمت عدة عوامل للجوء السودان للاقتراض الخارجي وهي:

❖ العجز بالحساب الجاري: أدى العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات السوداني للجوء السودان للاقتراض الخارجي، ويرجع ذلك لاعتماد التجارة الخارجية في الاقتصاد السوداني على تصدير المنتجات الأولية واستيراد احتياجات البلاد من السلع الغذائية والاستهلاكية والمواد الخام مما انعكس على ميزان المدفوعات بالعجز الطويل والمستمر الذي استمر 40 عاما (1957-2004) باستثناء السنوات الأخيرة وكان حدوث الفائض به بسبب صادرات البترول، ويمثل قطاع الصادر المورد الرئيسي للنقد الاجنبي ولا سيما في السنوات الأخيرة التي اتصفت بانخفاض كبير في القروض والمعونات الأجنبية واصبحت التنمية تعتمد على النقد الاجنبي القادمة من عائدات الصادر. وتواجه الصادرات السودانية مشاكل أثرت سلبا على منافستها في الخارج وتشمل:

- تعتمد تركيبة الصادرات السودانية على صادرات معينة، (قديم القطن الصمغ العربي. حديثا السكر والبترول) والتي يتوقف إنتاجها إلى حد كبير على العوامل الطبيعية مثل (المناخ، الأمطار، الأوقات الزراعية) وتتسم بعدم الثبات في الطلب عليها فتذبذب أسعارها والاعتماد على الدول معينة في تسويقها، مما يقلل ربحيتها وظهور بدائل صناعية منافسة لها في الأسواق العالمية مما أفقدها قدرتها التنافسية.

- زيادة تكلفة الإنتاج الزراعي لاعتماده بشكل أساسي على مدخلات إنتاج مستوردة من الخارج وعوامل أخرى مثل التضخم والضرائب والرسوم الأخرى.

- عدم استقرار سياسات سعر الصرف وسياسات الصادر وعدم توفر خدمات الصادر بالشكل الذي يساعد بتسيير حركة الصادرات من مواقع الإنتاج للأسواق ومشاكل تتعلق بالسقوف التمويلية الموجهة نحو القطاعات ذات الأولوية على رأسها القطاع الزراعي. وحصته التمويلية من سياسة بنك السودان 1994 (30%-40%) كحد أدنى من السقف. وتركيز البنوك في تمويلها على التمويل قصير المدى وإهمال التمويل طويل الاجل مما أدى لعدم توازن التنمية الاقتصادية. (عبد الحفيظ، 2009: 125).

- عدم وجود خطة طموحة للتصنيع وتصدير السلع حيث اعتمد السودان على تصدير المواد الخام للخارج واستيراد سلع نهائية تيمنا بالفكر التنموي التقليدي الذي يزعم أن أحداث التنمية الاجتماعية يتم من خلال

النجاح في زيادة مستويات المعيشة والرفاه الاقتصادي، ويتربط على ذلك تركيز جهود التنمية في الاستثمار والتصنيع نحو توفير سلع استهلاكية وترفيهية وشبه ترفيهية، ويستهلكها أصحاب الدخل المرتفعة وبالتالي اهتمت باقي القطاعات المختلفة.

- فشل استراتيجية انشاء مشاريع احلال الواردات وزيادة الصادرات بما يحقق الفائض في ميزان المدفوعات في ظل العديد من المشاريع التي تعتمد على التمويل الاجنبي والعملات الصعبة الشحيحة نتيجة لاستمرار العجز في ميزان المدفوعات.

❖ تبني الدولة لسياسة التمويل بالعجز (طباعة النقود) لتمويل عجز الموازنة العامة مما يزيد من عرض النقود ويقود إلى:

- زيادة معدلات التضخم: تؤدي الزيادة في معدلات التضخم إلى تقليل القوة الشرائية لإيرادات الدولة وتقلص من القدرة الشرائية والتنافسية للصادرات التي تستخدم لمواجهة متطلبات الواردات بما قد يفرض المساس بالاحتياطي الدولي للبلاد وتخفيضه دون التمكن من اعادته لحجمه التأميني وذلك لفترة من الزمن.

- انخفاض العائد الحقيقي على المدخرات في مواجهة العائد عليها في الخارج بما يخلق المناخ والمبرر الملائم لهرب رؤوس الاموال والعملات الصعبة الشحيحة مما يؤدي لزيادة الطلب على العملات الصعبة والتي تؤدي لتفشي السوق السوداء للعملات الاجنبية وبالتالي تزايد العجز بميزان المدفوعات ثم اللجوء للتمويل الدولي لسد العجزات كما حدث في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي.

❖ الكوارث الطبيعية والبشرية وعدم الاستقرار السياسي والصدمات الخارجية مع الاستمرار في انخفاض معدل النمو بالدخل القومي الحقيقي وزيادة الانفاق على عمليات معالجة تلك الكوارث مما يمثل خصما على المدخرات القومية مع ثبات حجم الاستثمارات القومية مما أدى لاتساع فجوة الموارد مما يفرض اللجوء للاقتراض الخارجي لسد هذه الفجوة في ظل ضعف المدخرات والاحتياطيات الوطنية من العملات الاجنبية.

❖ عدم مراعاة شروط القدرة الإيفائية بأعباء الديون الخارجية خلال المدى الزمني المتوسط على أن يكون معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدلات الفائدة الدولية المتوقعة في الميزان الأساسي لميزان المدفوعات. (قصي بابا، 2012: ص 59)

❖ تقييد حرية الدول المتلقية للقروض من استخدام التمويل للبحث عن أفضل الأسعار فيما يخص الآليات والخبراء ومدخلات الإنتاج وذلك يرجع إلى أن معظم الدول المانحة تربط منح قروضها بسوق معين أو تمويل مشروعات معينة أو تمويل شراء سلع وخدمات معينة من الدول المقترضة أو من حلفائها.

❖ قصور أو ضعف الدراسات الاقتصادية لجدوى المشروعات فيما يخص حجم التكلفة الكلية والعملات المختلفة وعملة السداد واختيار التقنية المناسبة وعدم كفاية التخطيط والتأخر في استكمال الاجراءات الفنية والادارية وعدم كفاية الاشراف على المشروع الممول بالإضافة لتعدد الممولين لمشروع معين دون تنسيق تام لمراحل التنفيذ. (عبد الحفيظ، 2009: ص 125-126)

ب- أسباب تركز مديونية السودان:

على الرغم من أن السودان استطاع أن يجتذب قروضا ومنحا خلال فترة ما بعد الاستقلال إلا أن عدم الاستقرار السياسي وضعف الإدارة الاقتصادية للموارد الاجنبية وما صاحبها من اختيار لمشروعات غير مدروسة مع غياب تام لمتابعة تنفيذ المشروعات والاستخدام غير الرشيد لبعض القروض وفشل السلطات الاقتصادية بالالتزام بوضع إطار كلي للسياسات الاقتصادية والاستثمارية، اجهضت محاولات النمو وعرض البلاد لأزمات اقتصادية عميقة

مما يعني غياب استراتيجية واضحة لجذب المدخرات الأجنبية وترشيد استخدامها. ويرجع تفاقم المديونية الخارجية للسودان نتيجة عجز السودان عن سداد التزاماته الخارجية وخدمة ديونه الخارجية بجانب تصاعد أسعار الفوائد التعاقدية والجزائية للقروض خاصة ابان فترة السبعينات مما أدى لتفاقم أزمة المديونية للسودان حيث ارتفع معدل نمو الديون الخارجية من 19% عام 1980 إلى 23% في 1981 ويعزى ذلك إلى:

❖ ارتفاع أسعار البترول ومشتقاته (الأزمة البترولية الاولى 1973-1979): أدى الارتفاع المفاجئ لأسعار المواد البترولية خلال 1973-1974 (الأزمة البترولية الاولى) لزعة توازن اقتصاديات الدول النامية خاصة المستوردة للبترول وبالتالي خلقت علاقات تبادل تجارية غير متكافئة ولصالح الدول المصدرة للبترول. وارتفاع أسعار المواد البترولية ومشتقاتها له أثر واضح في اختلال الميزان التجاري للسودان مما أدى لتعثر السودان في سداد ديونه منذ بداية الثمانينات مما أدى للجوء السودان لإعادة جدولة ديونه في اتفاقيات نادي باريس. وايضا الأزمة البترولية الثانية ومشاكل الجفاف والتصحر.

- ساهم الانخفاض في حجم الصادرات إلى انخفاض الموارد الأجنبية مما أدى لانخفاض في حجم خدمة الدين ونقص تدفق القروض من المؤسسات الإقليمية والثنائية وانخفاض نسبة السحب من القروض القديمة مما أدى لتراكم المديونية خلال الفترة من 1984 إلى 2017.

- بدأ السودان في نهاية عام 1998 بالاتفاق مع الصناديق العربية لجدولة متأخراته مثل (الصندوق السعودي للتنمية 1998 والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 1999) مما ساهم في زيادة خدمة الدين بالإضافة للحصول على عدد من القروض الجديدة بشروط ميسرة وللمساهمة في عملية التنمية وإعادة السحب من المشاريع القديمة مما أدى لزيادة السحوبات خلال تلك الفترة.

❖ فشل برامج الجدولة التي دخل بها السودان: لجأ السودان لنادي باريس 1979 لجدولة ديونه تجاه دول المجموعة والتي يتم فيها جدولة المتأخرات من الاصل والفوائد وقد وقع السودان على أربع اتفاقيات خلال الأعوام 1979-1981-1983-1984 وتراوحت فترات السداد من 6 إلى 7 سنوات وفترة سماح 3 سنوات وسعر فائدة تجاري ما بين 8%-9%. وقد فشل السودان في السداد طبقاً لبرامج تلك الاتفاقيات وذلك يرجع لقصر الفترة الزمنية للسداد وارتفاع أسعار الفائدة بالإضافة إلى أن الجدولة شملت جزء من الدين ولم يتضمن اية اعفاءات للمديونية ولم يستطيع السودان من الاستفادة من المبادرات التي اعقبتها مثل مبادرة نادي نابولي والتي قضت بإعفاء 67% من الديون وجدولة المتبقي إلى فترة لا تقل عن 40 سنة. كما وقع السودان على اتفاقية إعادة التمويل للبنوك التجارية في 1981 حيث اخضعت ديون البنوك التجارية في السودان للمعالجة عن طريق هذه الاتفاقية وقد شملت أصل الدين حتى 1979/12/31. والفوائد المرسلة والجارية في ابريل 1982. وقد بلغ المبلغ الذي اعيد جدولته آنذاك 554 مليون دولار على أن تسدد في سبعة أعوام بفترة سماح ثلاثة أعوام وقد عدلت تلك الاتفاقية عدة مرات ولكن لم يفي السودان بالتزاماته بعد التعديل وذلك يرجع لعدم تناسب هذه الاتفاقية مع الظروف الاقتصادية التي مر بها السودان من حيث قصر المدة الزمنية بالإضافة إلى أن الاتفاقية شملت جزء من المديونية. (عبد الحفيظ، 2009: ص 127-129)

3-1: التزامات السودان الخارجية وتحليل الاستدامة.

أ- التزامات السودان الخارجية بنهاية 2017 حسب لبنك السودان المركزي CBOS:

جدول (1) التزامات السودان الخارجية 2017 حسب بنك السودان المركزي CBOS (مليار دولار)

إجمالي الالتزامات الخارجية		الفوائد			أصل الدين	
%	القيمة	الجزائية	التعاقدية	%	القيمة	
12.1%	5.7	1.2	0.5	22.6%	4	الديون متعددة الأطراف
70.1%	33	20.7	3.9	47.5%	8.4	الديون الثنائية
30.8%	14.5	10.5	1.6	13.6%	2.4	دول أعضاء بنادي باريس
39.3%	18.5	10.2	2.3	33.9%	6	دول غير أعضاء بنادي باريس
17.8%	8.4	2.9	0.2	29.9%	5.3	الديون التجارية وتسهيلات الموردين الأجانب
0.0%	<u>47.1</u>	<u>24.8</u>	<u>4.6</u>	<u>100.0%</u>	<u>17.7</u>	<u>الإجمالي</u>

المصدر: تقرير استدامة ديون السودان، صندوق النقد الدولي 2017.

- يتضح من الجدول (1)، أن إجمالي الالتزامات الخارجية للسودان بلغت حتى نهاية العام 2017 إلى 47.1 مليار دولار متمثلة بالآتي، 33 مليار دولار قيمة الديون الثنائية لدول (أعضاء وغير أعضاء بنادي باريس) ما يعادل نسبة 70.1% من إجمالي الالتزامات، و8.4 مليار دولار قيمة الديون التجارية وتسهيلات الموردين الأجانب بما نسبته 17.8% من إجمالي الالتزامات ثم تليها 5.7 مليار دولار ديون متعددة الأطراف مستحقة للمؤسسات المالية الدولية بما نسبته 12.1% من إجمالي الديون.
 - ان الديون الثنائية سواء من الدول الأعضاء بنادي باريس أو غير أعضاء بدول نادي باريس تمثل أكبر نسبة للدائنين بنسبة 70.1%، بواقع 18.5 مليار دولار مستحقة لدول نادي باريس ونسبته 39.3% من الإجمالي وهو ما يعقد قضية ديون السودان لأن أغلب الديون الثنائية تمنح بشروط غير ميسرة (فوائد عالية) وصعوبة حلها أو شطبها في إطار مبادرة HPIC وتستلزم مفاوضات ما بين المدين والدائنين، وأيضا الجزء الآخر من الديون الثنائية وهو حوالي 14.5 مليار دولار مستحقة لدول نادي باريس ونسبته 30.3% من الإجمالي.
 - بلغ أصل الدين الخارجي للسودان بنهاية 2017 إلى 17.7 مليار دولار 37.5% من إجمالي قيمة الدين، النصيب الأكبر للأصول الديون الثنائية من دول أعضاء وغير أعضاء بنادي باريس بقيمة 8.4 مليار دولار ما نسبته 47.5% من إجمالي أصول الديون ثم تليها أصول الديون التجارية بقيمة 5.3 مليار دولار ما نسبته 29.9% من إجمالي الأصول، ثم أصول الديون متعددة الأطراف بقيمة 4 مليار دولار وتمثل نسبه 22.6% من إجمالي أصول الديون.
 - بلغت إجمالي الفوائد التعاقدية والجزائية على القروض مبلغ 29.4 مليار دولار وتمثل نسبة 62.4% من إجمالي الديون الخارجية، وأكبر قيمة للفوائد هي فوائد الديون الثنائية 24.6 مليار دولار وهي قيمة كبيرة تتعدى قيمة إجمالي أصول الديون، وتمثل نسبة 83.6% من إجمالي الفوائد و52.2% من إجمالي الديون، ثم تليها فوائد الديون والديون التجارية، وأيضا فوائد الديون متعددة الأطراف التي تعتبر قروض بشروط ميسرة.
- ونستخلص مما سبق أن الدين الخارجي للسودان مرتفع جدا ومتزايد وفي نفس الوقت مع انخفاض الجنية السوداني ووصل إجمالي رصيد الديون إلى 47.1 مليار في نهاية 2017، وخطورته تتمثل أن ما يعادل 70% منه هي ديون ثنائية النسبة الأكبر فيها مستحقة لدول غير أعضاء بنادي باريس وبشروط غير ميسرة، ولأن مبادرة HIPC لا

تلزم الدول غير الأعضاء بنادي باريس بأن يقدموا تخفيض مماثل لدول نادي باريس كما هو مضمن بالمبادرة، ولكن تشجع وتبذل مجهودات في سبيل ذلك، وظل هيكل الديون الخارجية ثابتاً على مدار العقد الماضي، هذا ويتضمن ما يقدر بمبلغ 2.5 مليار دولار أمريكي مودعة في بنك السودان المركزي من قبل الدائنين الرسميين في عام 2014 و 2016. 2017: p4، DAS Sudan، (IMF)

ب- الدين الخارجي للسودان 2002-2017 وتحليل الاستدامة حسب IMF:

جدول (2) تطور المديونية الخارجية ونسب الاستدامة خلال الفترة من 2002-2017 (مليار دولار)

السنة	إجمالي الدين	% من GDP	% من الصادرات	% من الإيرادات
	حدود الاستدامة للدين الخارجي	30	100	200
2002	22.137	%122.05	%1135.75	%1234.37
2003	24.918	%116.68	%980.19	%924.33
2004	25.861	%97.05	%684.57	%649.11
2005	26.612	%75.64	%551.63	%532.72
2006	28.216	%62.34	%498.80	%407.00
2007	31.052	%52.24	%349.70	%336.40
2008	32.561	%50.22	%279.00	%315.50
2009	34.866	%63.61	%422.30	%404.50
2010	39.486	%60.09	%346.20	%442.40
2011	41.450	%62.38	%429.30	%479.10
2012	43.191	%88.24	%1062.10	%695.80
2013	45.022	%85.12	%940.00	%624.80
2014	46.781	%77.04	%1050.40	%537.20
2015	49.747	%75.47	%1569.40	%527.30
2016	52.383	%93.90	%1693.30	%565.80
2017	53.35	%116.44	%1367.70	%667.20

المصدر: من اعداد الباحث من تقارير صندوق النقد الدولي DAS، 2016-2017 - وزارة المالية وبنك

السودان المركزي.

- تم تناول بيانات صندوق النقد الدولي في متغيرات إجمالي الدين الخارجي وGDP من موقع البنك الدولي لأنها تعتبر اشمول ومأخوذة من الجهات المختصة بالطرفين الدائنين والمدين وهو بنك السودان المركزي بينما الصادرات والإيرادات من تقارير بنك السودان المركزي ووزارة المالية بعد تقويمها بالسعر الرسمي لسعر الصرف.

- بلغت إجمالي الديون الخارجية للسودان للعام 2002 قيمة 22.1 مليار دولار ما تعادل 122% من الناتج المحلي الإجمالي و1135.7% من قيمة الصادرات و1234.3% من قيمة إجمالي الإيرادات العامة لنفس العام، وفي الأعوام التي تلتها على الرغم من ارتفاع قيمة الدين بوتيرة ثابتة إلى أنه تناقصت نسبة الدين إلى GDP والإيرادات العامة والصادرات ويرجع ذلك ارتفاع الإنتاج والصادرات البترولية، بلغ الدين الخارجي 28.2 مليار دولار في العام 2006 وهي ما تعادل 62.3% من الناتج المحلي الإجمالي و498.8% من قيمة الصادرات و407% من قيمة إجمالي الإيرادات العامة لنفس العام، وبالرغم من نمو الدين الخارجي والي أن نمو الناتج المحلي الإجمالي

أدى لانخفاض نسبي في مؤشرات الاستدامة للدين الخارجي حيث وصل في العام 2008 إلى 32.5 مليار دولار ما نسبته 59.7% من الناتج المحلي الإجمالي و27.9% من الصادرات في ذلك الوقت ومناسبته 315.5% من الإيرادات العامة نظرا لنمو الصادرات النفطية ولكن بعد الأزمة المالية التي حدثت في أواخر العام 2008 أدى هذا لارتفاع قيمة الدين وأيضا لارتفاع نسب الاستدامة ففي العام 2009 بلغ الدين 34.8 مليار دولار ما يعادل نسبة 65.5% من الناتج المحلي الإجمالي وما يعادل نسبة 422.3% من الصادرات و404.4% من الإيرادات العامة وفي العام 2011 بعد الانفصال بثلاث اشهر سجل الدين الخارجي ارتفاعا بقيمة 41.4 مليار دولار ما نسبة 61.6% من GDP و429.1% من الصادرات و479.1% من الإيرادات لنفس العام.

ان اثار كل من الأزمة المالية العالمية والانفصال كانت واضحة على مؤشرات استدامة الدين الخارجي بحيث كانت مؤشرات الدين الخارجي متناقصة نتيجة زيادة الإنتاج والصادرات البترولية منذ العام 2002 واستمرت في التناقص إلى العام 2009 نتيجة للأزمة المالية، بينما كان أيضا لانفصال الجنوب أثر واضح وتجلت في العامين 2012 و2013 بحيث بلغت قيمة الدين في 2012 مبلغ 43.1 مليار دولار بنسبة 63.4% من GDP و1062.1% من الصادرات، و695.8% من الإيرادات، وأيضا تصاعدت في العام 2013 ما قيمته 45 مليار دولار بنسبة 56.9% من GDP ونسبة 1050.4% من الصادرات و537.3% من الإيرادات ويعزى ذلك الانخفاض الطفيف عن السنة السابقة في كل من مؤشر GDP والإيرادات لزيادة عوائد إنتاج الذهب والتعدين الأهلي(بنك السودان المركزي، 2013: ص 162)، وبلغ دين السودان الخارجي بنهاية 2017 إلى 53.3 مليار دولار مما يمثل نسبة 45.4% من GDP ونسبة 1313.7% من الصادرات ونسبة 461.6% من الإيرادات الحكومية.

النسب: من الجدول (2)، يتضح نسبة الدين من GDP والصادرات والإيرادات متصاعدة بصورة مستمرة ويرجع ذلك إلى الارتفاع المستمر في قيمة الديون الناتجة من الفوائد الجزائية والتعاقدية، وايضا للانخفاض المستمر والكبير في قيمة الجنية السوداني مقابل الدولار الأمريكي والتضخم، حتى وصلت 45.4% في 2017 وايضا يلاحظ من بعد العام 2011 فقد تصاعدت قيمة الدين كنسبة من الصادرات من 346.2% في 2010 إلى 1062.1% في 2012 حتى وصلت عام 2017 إلى 1313.7%، وايضا قيمة الدين كنسبة من الإيرادات الحكومية من 442% في 2011 إلى 695.8% في عام 2012، ويرجع هذا بسبب انفصال جنوب السودان وذهاب إيرادات صادرات البترول معه التي كانت تمثل جزء كبير من صادرات السودان ومن إيراداته الحكومية.

واشار تقرير صندوق النقد الدولي ايضا إلى: ما يقدر بمبلغ 2.5 مليار دولار أمريكي مودعة في بنك السودان المركزي من قبل الدائنين الرسميين في 2016 و2017 ودائع من دول الخليج بما فيها السعودية والكويت وقطر. يظهر في ميزان المدفوعات تحت عنوان "تدفقات رأس المال الأخرى (IMF)، DAS Sudan، (2017: p3).

ج- ديون وقروض السودان الخارجية الجديدة منذ 2012-2017:

جدول (3) ديون وقروض السودان الخارجية الجديدة منذ 2012-2017 (مليون دولار)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
170	319	262	152	618	431	850	419	إجمالي الديون الجديدة (مليون دولار)
0.3	0.6	0.4	0.2	1.1	0.6			كنسبة من GDP
-	-	6	5	16	132	193	150	بشروط ميسرة
170	319	256	147	602	296	664	269	بشروط غير ميسرة
كنسبة حسب الطرف الدائن								

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
-	-	63	65	48	79	18	-	متعددة الاطراف
100	100	37	35	52	21	18	100	من غير دول نادي باريس
35	27	22	27	28	30			متوسط المنح المتحصل عليها(نسبة)
كنسبة حسب القطاع								
-	62	2	-	38	32			الزراعة
-	-	-	33	47	7			الطاقة
100	38	34	36	-	61			الخدمات
-	-	-	31	6	-			الصناعة
-	-	63	-	10	-			أخرى

المصدر: حكومة السودان وزارة المالية وصندوق النقد الدولي.

من الجدول(3) كان الاقتراض العام الخارجي محدودا في السنوات الأخيرة وتم منع السودان بشكل كبير من الوصول إلى التمويل الخارجي بسبب متأخرات مع الدائنين والعقوبات الأمريكية. ولكن كانت له المقدرة فقط على التعاقد في ديون جديدة أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا منذ عام 2012 مع عدد محدود من الدائنين الثنائيين وغير ثنائيين أعضاء في نادي باريس. وقد تم استخدام الديون المتعاقد عليها حديثا بشكل أساسي لمشاريع التمويل في قطاعات الزراعة والخدمات والطاقة. في عام 2016، بلغت الديون 319 مليون دولار أمريكي جديد ما يعادل 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي تم التعاقد عليها، وجميعها من دائنين ثنائيين ولم يكن هناك أي ديون خاصة جديدة. بالإضافة إلى ذلك، أودع الدائنين الرسميين من دول الخليج وديعة ما يقدر بـ 1.6 مليار دولار أمريكي في بنك السودان المركزي في عام 2015 و0.8 مليار دولار أمريكي في 2016 كانت هذه المبالغ مضافة إلى الديون المستحقة حتى العام 2017، وتم التعاقد على قرض ثنائي واحد فقط بقيمة 170 مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع توليد الكهرباء (IMF، DAS Sudan، 2017: pp4-5).

د- قضية ديون السودان ما بعد الانفصال: بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا بدولة كينيا بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في عام 2005 التي وضعت حدا لحرب امتدت منذ الاستقلال، إلا أنها تضمنت على حق تقرير المصير المتمثل في استفتاء لشعب الجنوب حول الانفصال ونفذ في 2011 وأدى لانفصال جنوب السودان، وكنتيجة حتمية لذلك كان لابد من الحوار والتوافق على كل القضايا ومن أهمها قضية ديون السودان الخارجية.

يأتي الخلاف حول قضية الديون من خلال الزاوية التي ينظر لها كل طرف لقضية الديون فالإقليم المنفصل(الجنوب) يرى أن الديون جزءاً من ارث الماضي الذي يلفظه بينما الدولة الام ترى أن عب الدين ضريبة وثمان عادل يجب أن يدفعه الإقليم الذي يرغب بالانفصال ويجب أن يتحمل أكثر جزء يمكن إلقاء تبعاته عليه ووقعت الدولتين اتفاقية قسمة الديون في 2014 على أساس المعيار الصفري بأن تتحمل الدولة الام كل الالتزامات مقابل وعد من الدائنين بشطب الديون في السنتين التي تليها. وحاولت العديد من الدول اللجوء لصيغ متعددة مثل تقسيم الدين وفقا لدخل الفرد، بينما لجأت دول اخرى لربط الديون بالأصول وعلى كل إقليم أن يتحمل من الدين بقدر ما يرغب في الحصول عليه من أصول وهو ما فعلته استونيا حينما ربطت مشاركتها في تحمل دين الاتحاد السوفيتي بما ستحصل عليه من أرصدة الاتحاد السوفيتي من ذهب وأرصدة من العملات الأجنبية. ومن المهم الإشارة

إلى العملة الأجنبية وقضية اقتسامها لأنها تعد من القضايا المحورية في قسمة الديون فهي قد تشكل حافزا لطرف لقبول الجزء الأكبر من الدين إذا منح الجزء الأكبر من احتياطي النقد الأجنبي المتوافر. (احمد عدوي، 2012)

اتفاقية الخيار الصفري بين السودان وجنوب السودان 2012: توصلت حكومتا السودان وجنوب السودان وقد وقّعتا في عام 2012، على اتفاق نص على خيارين لإعفاء الديون، الخيار الأول: عرف بالخيار الصفري بأن تقبل الدولة الأم "السودان" تحمل الديون لعامين يتم خلالهما الاتصال بالدائنين مع جهود المجتمع الدولي للإعفاء النهائي من باقي الديون. والخيار الثاني: يقوم على فشل الخيار الأول بأن يتم تقاسم الديون بين البلدين وفق معايير من بينها نسبة السكان. وانتهت المهلة الأولى للاتفاق في عام 2014، وتم تمديدتها لعامين آخرين انتهت في أكتوبر 2018 لإيجاد فرصة للوصول إلى حل قضية الدين. (IMF، 2017: p2، DAS).

2- المفاهيم وقيم المتغيرات:

2-1- سعر الصرف: يعرف سعر الصرف الاجنبي بأنه السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى (محمد السريتي، 2009: 942). كما عرف أيضا على أنه قيمة الوحدة الواحدة من العملة الاجنبية مقدره بوحدات العملة الوطنية (محمد حمزاوي، 2004: 71) وعرف أخيرا، هو عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو العكس. (عيسى غزالي، 2003: 15).

وتجدر الإشارة إلى أن السودان به سعر صرف رسمي يصدره بنك السودان المركزي وبموجبه يتم التعامل في الصادرات والواردات وهذا هو المعتمد في هذه الدراسة ولكن أيضا يوجد سعر السوق الموازي (السوق الأسود) ويلجأ له التجار عند عجز بنك السودان المركزي عن توفير الكمية المطلوبة وبالتالي فانه بطريقة أو باخري يعتبر مؤثر في كل من التجارة الخارجية وحسابات الموازنة والحساب الجاري لميزان المدفوعات.

جدول (4) سعر الصرف الرسمي لبنك السودان المركزي CBOS من 2002-2017

السنة	السعر الرسمي للدولار مقابل الجنية (1 دولار = X جنية)		
	1 دولار = X مقابل جنية	نسبة الارتفاع من العام السابق	نسبة الارتفاع من العام 2002
2002	2.633	0	0
2003	2.61	%0.87-	%0.87-
2004	2.57	%1.53-	%2.39-
2005	2.43	%5.45-	%7.71-
2006	2.17	%10.70-	%17.58-
2007	2.01	%7.37-	%23.66-
2008	2.09	%3.98	%20.62-
2009	2.3	%10.05	%12.65-
2010	2.32	%0.87	%11.89-
2011	2.62	%12.93	%0.49-
2012	3.57	%36.26	%35.59
2013	4.74	%32.77	%80.02
2014	5.72	%20.68	%117.24
2015	6.02	%5.24	%128.64
2016	6.39	%6.15	%142.69
2017	6.67	%4.38	%153.32

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي 2002 إلى 2017.

من الجدول (4)، يتضح أنه في العام منذ العام 2002 نتيجة الزيادة السنوية في الفوائض من الصادرات البترولية استمر هبوط سعر الصرف للدولار من 2.63 جنية إلى أن وصل انخفاضه في العام 2007 إلى 2.01 جنية بنسبة انخفاض 23.66% مقارنة بالعام 2002، وسرعان ما ارتفع في الأعوام 2008 و2009 إلى 3% ثم 10% على التوالي من الأعوام التي تسبقه وتقلص فارق الانخفاض عن العام 2002 إلى 12.6% نتيجة للأزمة المالية العالمية، وبعد الانفصال بقليل من الشهور في العام 2011 ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الجنية من 2.32 جنية في 2010 إلى 2.62 جنية في 2011 بنسبة ارتفاع 12.9% إلا أن أثر الانفصال على سعر الصرف وضح جليا في العام 2012 حيث ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الجنية من 2.62 جنية إلى 3.57 جنية بنسبة ارتفاع 36.3% نتيجة فقدان جزء كبير من العملة الأجنبية الناتجة من فقدان الصادرات البترولية للجنوب بالرغم من ضوابط الاستيراد وحظر استيراد بعض السلع وإيقاف ضخ النقد الأجنبي للصرافات. بينما قلت حدة الارتفاع قليلا بحيث ارتفعت إلى 4.74 جنية بنسبة زيادة 32.8% في العام 2013 ثم إلى 5.7 جنية بنسبة زيادة 20.7% في عام 2014 ويرجع سببه إلى انخفاض عجز الميزان التجاري الناتج من ارتفاع صادرات الذهب والبترول لدولة الشمال وانخفاض الواردات الحكومية والخاصة بينما تحول العجز في حساب التحويلات (غير المنظور)، ونتيجة لهذا الارتفاع وضعف المعروض من الدولار مما استدعى ضرورة تخصيص 10% من عوائد وحصائل الصادرات غير البترولية ماعدا الذهب لاستيراد الادوية البشرية، (بنك السودان المركزي، 2011- 2014). بينما في الأعوام 2015 و2016 ازدادت مرة أخرى حدة الارتفاع بحيث وصلت إلى 6 جنية، في 2015 و6.39 جنية للعام 2016 بنسبة زيادة عن السنة السابقة لها 5.2%، 6.1% على التوالي ويرجع ذلك بسبب ارتفاع العجز في الميزان التجاري الناتج من انخفاض صادرات البترول وقيمتها نتيجة أزمة انخفاض الأسعار العالمية للبترول وأيضا انخفاض صادرات الذهب وارتفاع واردات القطاع الحكومي والخاص وانخفاض المتحصلات من التحويلات الجارية، مما استدعى بنك السودان المركزي برفع السعر الرسمي لتقليص الفجوة بين السعر الرسمي والموازي بنسبة 5% والسماح باستيراد وتوزيع المواد البترولية وعلى وجه الخصوص إلغاء نسبة 10% من حصيلة الصادرات غير البترولية التي كانت تخصص لاستيراد الادوية البشرية مما كان له أثر سلبي على المستوى الصحي والاجتماعي وتسبب بحدوث احتجاجات واسعة، بينما في العام 2017 ارتفع سعر الدولار إلى 6.6 جنية بنسبة زيادة عن العام السابق لها 4.4% بحيث تم الإعلان فيه عن رفع العقوبات الأمريكية لمدة 6 اشهر ومحاولة من البنك المركزي لتدارك سوق العملة بحيث تم اصدار منشور خاصة بالتعامل بالدولار واستيعاب سعر الصرف ضمن السعر التأشيري وتقديم تسهيلات للصادر مثل البيع تحت التصريف لمدة 6 اشهر وأيضا تم حصر شراء وتصدير الذهب من التعدين الأهلي لبنك السودان المركزي فقط (بنك السودان المركزي، 2015 - 2017).

ويلخص من السابق ومقارنة بالعام 2002 أي ما قبل الأزمة المالية والانفصال أن نسبة الارتفاع في الدولار مقابل الجنية في الأعوام من 2002-2007 قبل الأزمة المالية العالمية استمر الهبوط حتى نسبة 23.6% من قيمة الدولار مقابل الجنية عن العام 2002 وذلك نتيجة لزيادة الفوائض من الصادرات البترولية ونتيجة الأزمة المالية ارتفعت قيمة الدولار تدريجيا بسبب انخفاض صادرات وأسعار البترول التدريجي كنتيجة لأزمة العالمية، بينما بعد الانفصال بثلاث اشهر في العام 2012 بلغت الزيادة مقارنة بالعام 2002 نسبة 35.3%، ثم وصلت في العام 2013 بعد عامين وثلاث اشهر من الانفصال إلى نسبة 80% عن العام 2002، ثم إلى 117.2% في العام 2014، ثم انتقل لنسبة 128.6% في العام 2015، حتى وصلت أخيرا في العام 2017 أي بعد 6 سنوات من الانفصال بنسبة 153.3% من سعر العام 2002، وهو ما يؤكد بأن سعر الصرف تأثر من الأزمة المالية العالمية بصورة كبيرة تأثر بالانفصال نتيجة فقدان 90% من الصادرات البترولية.

جدول (5) سعر صرف الدولار في السوق الموازي في السودان 2002-2017

السنة	سعر السوق الموازي 1 دولار = X جنية	نسبة زيادة عن العام السابق	نسبة الزيادة عن العام 2010
2009-2002	NA	NA	NA
2010	3.39	NA	NA
2011	4.1	13.89%	20.59%
2012	6.2	51.22%	82.35%
2013	7.8	25.81%	129.41%
2014	8.67	11.15%	155.00%
2015	11.35	30.91%	233.82%
2016	19.30	70.04%	467.65%
2017	28	45.08%	723.53%

المصدر: مجموعة مواقع، وصحف رسمية معتمدة (alnilin.com- sudantribune.com-sudaress.com).
ومن الجدول (5) تجدر الإشارة بعدم توفر بيانات عن فترة ما قبل العام 2010، ويتضح أن الانفصال تسبب بارتفاع كبير في سعر الدولار مقابل الجنية في السوق الموازي ففي العام 2010 قبل الانفصال كان الدولار 3.39 جنية، وبلغ في 2012 قيمة 6.2 جنية بنسبة زيادة 51.22% من السنة السابقة، ثم وصل إلى 7.8 جنية في العام 2013، بنسبة زيادة 25.8% عن العام السابق له ونسبة 129.9% عن سعر العام 2010 ما قبل الانفصال، وأستمر في الازدياد إلى أن وصل 11.3 جنية في العام 2015 بنسبة زيادة عن السنة السابق لها 30.9% ونسبة 233.8% عن العام 2010 أي سعر ما قبل الانفصال، وأيضاً وصل في العام 2016 إلى 19.3 جنية بنسبة زيادة عن العام السابق 70% ونسبة زيادة عن سعر عام 2010 بنسبة 467.6%، وأخيراً وصل في العام 2017 إلى 28 جنية بنسبة زيادة عن العام السابق له 45% ونسبة زيادة عن العام 2010 بما يعادل نسبة 723.5%.

2-2- الحساب الجاري للسودان من 2002-2017: الحساب الجاري هو أحد مكونات ميزان المدفوعات الأربعة وأهمها ويعرف ميزان المدفوعات بأنه:

- هو (سجل محاسبي منتظم) أي تحسب فيه كافة المعاملات الاقتصادية والمالية والدولية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. (علي عبد الفتاح، 2015: ص214)
- ميزان المدفوعات لأي دولة عبارة عن سجل تاريخي للمعاملات الاقتصادية الدولية مع دول العالم، كما تمتد فائدته إلى تقويم السياسة الاقتصادية الدولية. (احمد عبد الله إبراهيم، 2006: ص 143)
- يُعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان إحصائي يوجز بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات بين جهات مقيمه في القطر المعني وجهات غير مقيمة خلال فترة زمنية محددة، ويتم إعداد إحصاءاته وفقاً لمنهجية الطبعة الخامسة لدليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي في سبتمبر 1993. يتكون ميزان المدفوعات من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي والأصول الاحتياطية وبنود الأخطاء والمحدوفات.

- ويعرف الحساب الجاري: يشتمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات ويتكون من عنصرين هما:
- الميزان التجاري (العمليات المنظورة) وهو الفرق بين قيمة الصادرات السلعية وقيمة الواردات السلعية خلال فترة محددة.
 - حساب الخدمات والدخل والتحويلات (العمليات غير المنظورة) تسجل فيه جميع المعاملات المتعلقة بالخدمات، والدخل، والتحويلات، مثل النقل، وأرباح الشركات، وتحويلات العاملين بالخارج والمنح والهدايا وغيرها. (بنك السودان المركزي، 2014: ص177).

جدول (6) الحساب الجاري للسودان من 2002-2017 (مليون دولار)

السنة	عجز الحساب الجاري 2+1	نسبة التغير عن العام السابق	نسبة التغير عن العام 2002
2002	973.06	0	0
2003	938.58	-3.54%	-3.54%
2004	818.23	-12.82%	-15.91%
2005	2.769.10	238.43%	184.58%
2006	4.919	77.64%	405.52%
2007	3.268	-33.56%	-235.85%
2008	1.575	-51.81%	-61.86%
2009	2.177	38.22%	123.73%
2010	2.157	-92.78%	-83.84%
2011	5.808	3594.66%	222.09%
2012	6.259	7.77%	543.23%
2013	5.822	-6.98%	-498.32%
2014	3.545	-39.11%	-264.31%
2015	5.460	54.02%	461.12%
2016	4.226	-22.60%	-334.30%
2017	5.101	20.71%	424.22%

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي ووزارة المالية للأعوام من 2003-2017.

ومن الجدول (6) يتضح أن الحساب الجاري يعاني من العجز في 2002 بحوالي 973.06 مليون دولار ثم انخفض في كل من 2003 و2004 من 938.5 إلى 818.2 نتيجة زيادة الصادرات البترولية ثم ارتفع إلى 2.7 مليار دولار في 2005 نتيجة استحقاقات اتفاقية السلام الشامل، وانخفض في كل من 2007 و2008 إلى 3.2 مليار دولار و1.5 مليار دولار على التوالي بنسبة انخفاض عن الأعوام التي تسبقهم (33-، إلى -51%) نتيجة ارتفاع صادرات البترول وفي العام 2009 ارتفع العجز 2.1 مليار دولار بنسبة زيادة عن السنة السابقة 38.2% نتيجة الأزمة المالية العالمية وانخفاض قيمة صادر البترول، بينما في عام 2010 بقيمة 157.2 مليون دولار بانخفاض كبير ناتج من تصدير الذهب ثم تصاعد في العام 2011 إلى 5.8 مليار دولار أي بنسبة زيادة 3594.7% ويعزى لانخفاض الفائض في الميزان التجاري 42% نتيجة انخفاض الصادرات البترولية لجنوب السودان منذ شهر سبتمبر بعد انفصال الجنوب رغم ارتفاع عائدات الذهب وبعض السلع (بنك السودان المركزي، 2011)، وتصاعد العجز في 2012 إلى 6.259 مليار دولار بنسبة 7.8% وذلك بسبب تحول الميزان التجاري من فائض في سنة 2011 إلى 5.1 مليار دولار إلى عجز بقيمة 4 مليار دولار نتيجة انخفاض صادرات البترولية بعد الانفصال وارتفاع قيمة الواردات، وانخفض عجز الحساب الجاري في العام 2013 و2014 إلى 5.8 مليار دولار و3.5 مليار دولار على التوالي أي بنسبة انخفاض 7-% للعام 2013. ونسبة -39.1%

للعام 2014 ويرجع سببه إلى انخفاض عجز الميزان التجاري الناتج من ارتفاع الصادرات البترولية والذهب وانخفاض الواردات الحكومية والخاصة بينما تحول العجز في حساب التحويلات (غير المنظور) من عجز إلى فائض بقيمة 106.7 مليون دولار بسبب ارتفاع المتحصلات من رسوم النقل لنفط الجنوب والمتحصلات من القطاع الخاص وانخفاض المدفوعات الحكومية (بنك السودان المركزي، 2014).

وارتفع العجز في العام 2015 مرة أخرى إلى 5.4 مليار دولار بنسبة زيادة بلغت 54% ويرجع ذلك بسبب ارتفاع العجز في الميزان التجاري الناتج من انخفاض صادرات البترول وقيمتها نتيجة أزمة انخفاض الأسعار العالمية للبترول وأيضا انخفاض صادرات الذهب وارتفاع واردات القطاع الحكومي والخاص وانخفاض المتحصلات من تحويلات جارية وارتفاع المدفوعات في حساب (غير منظور)، وأيضا انخفاض العجز في الحساب الجاري في العام 2016 ليصل 4.2 مليار دولار ما يساوي نسبة انخفاض في عجز الحساب الجاري عن السنة السابقة 22.6%، ويعزى ذلك إلى انخفاض العجز في الميزان التجاري من 3.9 إلى 3.6 مليار دولار الناتجة من ارتفاع صادرات الذهب إلى 27 طن وانخفاض الواردات بنسبة 12%، بينما ارتفع عجز الحساب الجاري مرة أخرى إلى 5.1 مليار دولار مما يعادل نسبة 20.7% عن سنة 2016 نتيجة تغيير الحساب غير المنظور من فائض 171 مليون دولار في 2016 إلى عجز بقيمة 916 مليون دولار في 2017 بسبب ارتفاع المدفوعات غير المنظورة في حساب الدخل والخدمات بمعدلات كبيرة. وأيضا ارتفاع قيمة الواردات نسبة لتدهور سعر الصرف.

ومما سبق بمقارنة نسبة التغيير في الحساب الجاري لسنوات ما بعد الانفصال بالعام 2002، يتضح أن العجز في الحساب الجاري ابدى حساسية عالية وتأثر بثلاث أحداث وهي اتفاقية السلام والأزمة المالية العالمية والانفصال للجنوب، بحيث بلغت في 2006 نسبة الزيادة في عجز الحساب الجاري مقارنة بالعام 2002 إلى 405% ويرجع لاستحقاقات السلام، ثم تقلصت النسبة في العجز في الحساب الجاري ما بين 235% إلى 61% من الأعوام 2007 حتى 2008، بينما ارتفعت مرة أخرى نتيجة الأزمة المالية إلى 123.7% في 2009، وبينما بعد الانفصال فقد تحولت لارتفاع في العجز منذ 2011 بنسبة 222% ثم إلى 543% في عام 2012، وتقلصت النسبة في الأعوام التي تلتها نتيجة بسبب زيادة صادرات الذهب والسياسات التقشفية التي اتبعت، ثم إلى نسبة زيادة 461% في 2015 ثم انخفاض مرة أخرى في العام 2016 بنسبة 334%، وفي العام 2017 ارتفع العجز مقارنة بالعام 2002 إلى نسبة 424%.

2-3- العجز والفائض في الموازنة: هو الفرق بين الإيرادات العامة والمصروفات العامة في الموازنة لفترة محددة عادة سنة، وفائض الموازنة هو الفائض الناجم عن زيادة قيمة بنود المصادر عن بنود الاستخدامات أو بمعنى آخر هو المقدار الزائد عندما تكون الإيرادات أكثر من النفقات. وتقوم الحكومة إما بترحيل هذا الفائض إلى ميزانية السنة القادمة على شكل إنفاق إضافي، أو تحوله إلى ادخار وتوظيفه في أسواق المال أو في إنشاء صندوق سيادي. وفي الحالة الأخرى، أي حينما تزيد النفقات على الإيرادات، يُقال أن الميزانية تعرف عجزا. ويمثل العجز في الميزانية العامة الفارق السلبي لموازنة توسيعية من خلال زيادة المصروف التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي دون أن يرافقها زيادة في المداخيل (Wikipedia.org، 2018) وعجز في الميزانية هو الرصيد السالب للميزانية العامة للدولة، والناتج عن كون النفقات تفوق الإيرادات. وتضطر الحكومة في هذه الحالة إلى تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض، مما يؤدي إلى تزايد الدين العام. وفي الحالة الأخرى، أي حينما تزيد الإيرادات على النفقات، يُقال أن الميزانية تعرف فائضا. وتقوم الحكومة إما بترحيل هذا الفائض إلى ميزانية السنة القادمة على شكل إنفاق إضافي، أو تحوله إلى ادخار وتوظيفه في أسواق المال أو في إنشاء صندوق سيادي. (Wikipedia.org، 2018)

ويعرف العجز في الميزانية على أنه الحالة التي تفوق النفقات فيها الإيرادات. مصطلح "العجز في الميزانية" هو الأكثر شيوعاً للإشارة إلى الإنفاق الحكومي وليس إلى إنفاق الأفراد أو الشركات. عند الإشارة إلى عجز الحكومة المستحق، غالباً ما يتم استخدام مصطلح "الدين العام". عكس العجز في الميزانية هو الفائض وهو عندما تفوق الإيرادات النفقات. بينما عندما تتساوى الإيرادات والنفقات هذا ما يشار إليه بتوازن الموازنة. (ريبي محمود، 2016)

جدول (7) العجز في الموازنة العامة في السودان من 2002-2017

السنة	العجز في الموازنة (مليون جنية)	سعر الصرف 1 دولار = مقابل جنية	العجز في الموازنة (مليون دولار)	نسبة الزيادة من السنة السابقة	نسبة الزيادة من السنة 2002
*2002	456.00	2.633	173.19	0	0
*2003	326.00	2.61	124.90	-27.88%	-27.88%
*2004	799.00	2.57	310.89	148.91%	79.51%
*2005	1.663.00	2.43	684.36	120.13%	295.16%
2006	3.178.00	2.17	1.464.52	114.00%	745.63%
2007	2.508.90	2.01	1.248.21	-14.77%	620.73%
2008	1.277.70	2.09	611.34	-51.02%	253.00%
2009	4.895.50	2.3	2.128.48	248.17%	1129.01%
2010	7.586.10	2.32	3.269.87	53.62%	1788.06%
2011	9.426.10	2.62	3.597.75	10.03%	1977.38%
2012	7.653.40	3.57	2.143.81	-40.41%	1137.86%
2013	6.456.50	4.74	1.362.13	-36.46%	686.51%
2014	4.425.10	5.72	773.62	-43.21%	346.70%
2015	6.976.40	6.02	1.158.87	49.80%	569.15%
2016	10.918.00	6.39	1.708.61	47.44%	886.57%
2017	14.314.00	6.67	2.146.03	25.60%	1139.14%

المصدر: من اعداد الباحث من تقارير صندوق النقد الدولي وزارة المالية وبنك السودان المركزي.

- العملة المستخدمة من 2005-2002 الدينار وتم تحويلها لقيمة الجنية بحذف منزلتين عشريتين كما كان متعارف عليه واحد جنية = 100 دينار.

من الجدول (7) يتضح أن عجز الموازنة قد بلغ 1.4 مليار دولار في 2002 إلى 173.1 مليون دولار ثم انخفض 124.9 مليون دولار بنسبة انخفاض 27% وذلك بسبب زيادة الإيرادات البترولية ومنذ العام 2004 و2005 و2006 ارتفع العجز فيها إلى 310.8 ثم إلى 684.3 ثم إلى 1.4 مليار دولار بنسب زيادة عن العام 2002 179.5% و295% و745.6% على التوالي. وذلك بسبب استحقاقات اتفاقية السلام ثم انخفض إلى 1.2 مليار دولار في العام 2007 بنسبة انخفاض 14.7%. وقد بلغ 1.4 مليار دولار في 2006 ثم انخفض إلى 1.2 مليار دولار في العام 2007 بنسبة انخفاض سنوية 14.7% بسبب ارتفاع الإيرادات غير الضريبية وتتمثل بارتفاع حصيلة صادرات النفط. ثم انخفض إلى 611 مليون دولار بنسبة انخفاض كبيرة عن العام السابق 51% ويعزى أيضا لارتفاع صادرات النفط. ولكن سرعان ما زاد العجز بصورة كبيرة في العام 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية التي تسببت في كساد عالمي وضعف في الطلب على النفط مما تسبب بانخفاض أسعاره وصادراته بصورة قياسية وبالتالي زاد العجز إلى 2.1 مليار دولار. بنسبة زيادة 248.2%. وتواصل ازدياد العجز بقيمة 3.5 مليار دولار في العام 2010 بنسبة زيادة عن السنه التي تسبقها 53.6%. وبلغت 3.5 مليار دولار بعد انفصال جنوب السودان في 2011 ونتيجة لانخفاض إيرادات البترولية. ولكن تم إقرار

سياسة تقشفية بحيث زادت الإيرادات الضريبية ولكن أيضا ازدادت المصاريف الجارية المتمثلة في استحقاقات اتفاقيات السلام الشامل والتعويضات العاملين لدولة جنوب السودان. وفي عام 2012 انخفض العجز الكلي للموازنة بقيمة 2.1 مليار دولار بنسبة انخفاض 40.4% من العام السابق لها ويرجع ذلك لاتخاذ سياسات تقشفية منذ يوليو 2012 بحيث تم تخفيض الدعم عن المحروقات وزيادة الرسوم الضريبية على القيمة المضافة وارباح الاعمال بحيث زادت إجمالي الضرائب بنسبة 15% متمثلة في زيادة الضرائب على السلع والخدمات بنسبة 139%. وأيضا انخفاض المحروقات الجارية نتيجة تخفيض الدعم على السلع. وتواصل انخفاض العجز في الموازنة ليصل إلى 1.3 مليار دولار في عام 2013 ما يعادل نسبة انخفاض 36.5% من السنة السابقة. بسبب اتخاذ مزيد من الحزم التقشفية برفع الدعم عن المحروقات وزيادة الرسوم والضرائب بحيث ارتفعت لإيراد الضريبي بنسبة 54% عن السنة السابقة لها وتتمثل الضرائب على السلع والخدمات بينما الإيراد غير الضريبي ارتفع بنسبة 21.8%. وأيضا في العام 2014 فقد انخفض العجز في الموازنة إلى 773 مليون دولار نتيجة تبني الحكومة لحزمة تقشفية تشابه حزمة 2013 وتجدر الإشارة نتيجة لرفع الدعم المتاحق للمحروقات وزيادة الضرائب على السلع والخدمات بالإضافة لتعديل سعر الصرف نتيجة تدهوره ارتفعت الأسعار بصورة كبيرة مما تسبب في احتجاجات شعبية في نهاية العام 2013. وفي العام 2015 فقد ارتفع العجز مرة أخرى إلى 1.15 مليار دولار بنسبة زيادة كبيرة عن السنة السابقة لها وهي 49.8% وترجع لانخفاض صادرات البترول وقيمتها نتيجة أزمة انخفاض الأسعار العالمية للبترول وأيضا انخفاض صادرات الذهب وارتفاع واردات القطاع الحكومي وهذا بالرغم من ارتفاع الإيرادات الضريبية بمعدل 6.4% الان الإيرادات غير الضريبية بصورة اكبر واستمر ارتفاع العجز في الموازنة في العام 2016 إلى 1.7 مليار دولار بنسبة زيادة 47.4% لنفس الأسباب المذكورة في العام السابق له وبرغم من زيادة قليلة في الإيرادات الضريبية نتيجة تطبيق مشروع التحصيل الالكتروني. بينما في العام 2017 قد ارتفع العجز إلى 2.1 مليار دولار بنسبة زيادة 25.6% بالرغم من اتخاذ سياسات تقشفية لكن ارتفاع الانفاق العام والمصاريف الجارية بنسبة 32% وارتفاع قيمة الواردات الحكومية بسبب ارتفاع قيمة الدولار وانخفاض قيمة الجنية. وبالمقارنة لقيمة العجز بالعام 2002. بحيث كانت في انخفاض في العام 2003 إلى أن ارتفعت في الأعوام 2004 و2005 و2006 بنسبة ارتفاع 79.51% و295.1% ثم الي 745.6% على التوالي نتيجة لاستحقاقات اتفاقية السلام الشامل وانخفضت بعدها في 2007 و2008. ثم ارتفعت بصورة كبيرة نتيجة الأزمة المالية العالمية التي تسببت بانخفاض الطلب العالمي على النفط وهبوط أسعاره في العام 2009 و2010 ارتفعت بنسب إلى 1129.01% ثم إلى 1788% على التوالي. وكان للانفصال دور كبير في نمو العجز. بحيث نجد أنه في العام 2011 بلغت نسبة الزيادة في العجز مقارنة بعجز 2002 حوالي 1977.3% ثم تناقصت النسبة إلى 1137.86% ثم إلى 686.5% ثم الي 346.7%. في الأعوام 2012 و2013 و2014. الي أن وصلت في العام 2015 إلى 569.15% نتيجة اتباع سياسات تقشفية وارتفاع عوائد الذهب. وارتفعت مرة اخرى العجز الكلي في الموازنة بنسبة 886.57% في 2016 ثم أخيرا الي 1139.1% في العام 2017 نتيجة انخفاض قيمة صادرات الذهب والبترول والتدهور الكبير في أسعار الصرف.

4-2- الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه عبارة عن قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق (القيمة السوقية) والتي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة (عادة سنة) داخل حدود الدولة. وبعبارة أخرى يمثل الناتج المحلي الإجمالي ما ينتجه المجتمع أو الاقتصاد المحلي فوق البقعة الجغرافية للدولة ولا يشمل بالتالي ما ينتجه المواطنون العاملون في الخارج. (حربي عريقات، 2006: ص6)، ويعرف أيضاً الناتج المحلي الإجمالي GDP أنه مجموع القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية

معينة عادةً ما تكون سنة. (خالد، احمد، 2006: ص107)، كما وعرف أيضاً بأنه (القيمة الإسمية والحقيقية) للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية لبلد أو لإقليم ما، والخاضعة للتبادل في الأسواق، على وفي التشريعات المعتمدة، بغض النظر أن تم الناتج في الداخل أو الخارج. (هوشييارمعروف، 2005: 73)

جدول (8) العجز في كل من الحساب الجاري والموازنة العامة وسعر الصرف الرسمي وإجمالي الديون للسودان من 2002-2017(مليون دولار)

السنة	إجمالي الدين الخارجي	GDP	العجز في الموازنة	العجز في الحساب الجاري	سعر الصرف للجنية مقابل الدولار
	(مليون دولار) -بيانات IMF		(مليون دولار)- بيانات وزارة المالية CBOS		1 جنية=Xدولار
2002	22.137	18.137	173.19	973.06	0.38
2003	24.918	21.355	124.90	938.58	0.38
2004	25.861	26.646	310.89	818.23	0.39
2005	26.612	35.183	684.36	2.769.10	0.41
2006	28.216	45.264	1.464.52	4.919	0.46
2007	31.052	59.440	1.248.21	3.268	0.50
2008	32.561	64.833	611.34	1.575	0.48
2009	34.866	54.812	2.128.48	2.177	0.43
2010	39.486	65.716	3.269.87	157.2	0.43
2011	41.450	66.448	3.597.75	5.808	0.38
2012	43.191	48.948	2.143.81	6.259	0.28
2013	45.022	52.892	1.362.13	5.822	0.21
2014	46.781	60.726	773.62	3.545	0.17
2015	49.747	65.919	1.158.87	5.460	0.17
2016	52.383	55.787	1.708.61	4.226	0.16
2017	53.350	45.819	2.146.03	5.101	0.15

المصدر: صندوق النقد الدولي تقرير السودان 2017، تقارير بنك السودان المركزي، ووزارة المالية والاقتصاد

الوطني.

من الجدول (8) أن بسبب الأزمة المالية العالمية تعرض كل المؤشرات لأثر سلبي وبالتحديد مؤشرات العجز في الحساب الجاري والموازنة العامة في الأعوام 2004 و2005 و2006 بسبب استحقاقات اتفاقية السلام، بالرغم من انهما انخفضا لحد ما في 2007 و2008 إلى انهما ارتفعا مرة اخرى في العام 2009 مقارنة 2008 بحيث ارتفع عجز الموازنة من 611 مليون دولار إلى 12,2 مليار دولار وعجز الحساب الجاري إلى 1.5 إلى 2.1 مليار دولار وانخفض GDP من 54.5 مليار إلى 53.1 مليار دولار ويعزى لأثر الأزمة المالية العالمية، وازداد عجز الموازنة والحساب الجاري في كل من العام 2011 و2012 و2013 كنتيجة طبيعية لانفصال جنوب السودان وانخفاض العائدات البترولية نتيجة لفقدان صادرات الجنوب البترولية ورغم زيادة عائدات وصادرات الذهب وأيضا اتباع سياسات تقشفية من يوليو 2012 بحيث تم رفع الضرائب على السلع والخدمات وتم رفع الدعم عن السلع والمحروقات، إلا أن انخفاض سعر الصرف الجنية وارتفاع سعر الدولار في هذه الأعوام وكنتيجة لذلك تعمق العجز في كل من الحساب الجاري والموازنة العامة مما أدى لاحتجاجات شعبية واسعة في سبتمبر 2013، ومع مزيد من السياسات التقشفية في العام 2014

انخفض عجز الحساب الجاري إلى 3.5 مليار دولار وعجز الموازنة إلى 773.6 مليون دولار، مع ارتفاع لقيمة الدولار مقابل الجنية. لكن في العام 2015 و2016 وكنتيجة لأزمة انخفاض الأسعار العالمية للبتروول فقد زاد العجز في الحساب الجاري والعجز في الموازنة وارتفع سعر صرف الدولار نتيجة لانخفاض قيمة الصادرات البترولية مما حدي بالبنك المركزي باتخاذ تعديل سعر الصرف ليتقارب مع سعر السوق الموازي، وبالرغم من السياسات التقشفية المتبعة، ازداد العجز في العام 2017 بصورة كبيرة في كل من الحساب الجاري والموازنة العامة ويعزى إلى ارتفاع المدفوعات غير المنظورة في حساب الدخل والخدمات بمعدلات كبيرة، وايضا ارتفاع قيمة الواردات الحكومية ونسبة لتدهور سعر الصرف بالرغم من الإعلان عن رفع العقوبات الامريكية لمدة 6 اشهر ومحاولة البنك المركزي لتدارك سوق العملة بحيث تم اصدار مناشير خاصة بالتعامل بالدولار واستيعاب سعر الصرف ضمن السعر التأشيري وتقديم تسهيلات للصادر وحصر شراء وتصدير الذهب من التعدين الأهلي لبنك السودان المركزي فقط. وعلى مستوى سعر الصرف في السوق الموازي في الأعوام من 2011 وحتى 2014 قد ازداد من 3.3 جنية إلى 8.6 جنية بنسبة زيادة 140.8% عن العام 2011، ومنذ العام 2015 إلى نهاية العام 2017 فقد ارتفع سعر الصرف الموازي بصورة كبيرة من 11.3 جنية إلى 28 جنية بنسبة 223% زيادة عن العام 2014، وإذا تم مقارنة نسبة الارتفاع في العملة من 2010 وهو ما قبل الانفصال وكانت قيمته 2.3 جنية مع العام 2017 وقيمته 28 جنية وهو بعد الانفصال بستة سنوات مما يعني زيادة عالية بنسبة 678% مما يؤكد تأثر سوق الصرف الموازي بالتحديد من التبعات الاقتصادية للانفصال.

3-تقدير النموذج:

تقوم الدراسة على تقدير شكل النموذج لمعرفة وقياس علاقة المتغيرات تحت الدراسة وهي إجمالي الدين الخارجي وعجز الحساب الجاري وعجز الموازنة وسعر صرف الجنية مقابل الدولار وعلاقتها واتجاه علاقتها وأثرها على المتغير التابع وهو إجمالي الدين الخارجي للسودان للفترة 2002 إلى 2017. وكل البيانات ما خوزه من تقرير البنك المركزي السنوي ومن موقع البنك الدولي. وتجدر الإشارة لتحقيق جودة النموذج كان لا بد من توحيد العملة المستخدمة وهي الدولار بالسعر الرسمي لان بقية المتغيرات يقومها البنك المركزي وفق سعر صرفه الرسمي وايضا توحيد الأرقام من حيث الخانات العشرية، التي تؤثر في تحديد المتغير التابع، وأيضا تم تناول بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في متغيرات الناتج المحلي الإجمالي والمديونية لأنها تعتبر اشمول ومأخوذة من الجهات المختصة بالطرفين الدائنين والمدين وهو بنك السودان المركزي، وبالتالي شكل الدالة يكون كالآتي:

$$T.EX.DIBIT=F(GDP, DFCUR, DFBUG, EXR)$$

$$Y=A+B1X1+B2X2+B3X3-B4X4$$

حيث ان (Y= إجمالي الدين الخارجي)، (X1 = العجز في الموازنة العامة)، (X2 = العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات)، (X3 = الناتج المحلي الإجمالي)، (X4 = سعر صرف الجنية مقابل الدولار) استخدمت الدراسة أولا تحليل التوزيع الطبيعي ثم نموذج معادلة الاتجاه العام بواسطة برنامج التحليل الاحصائي SPSS في تحليل لبيانات متغيرات البحث وذلك لقياس الاتجاه العام وتم التعبير عن هذا النموذج باستخدام معادلة الانحدار الخطى المتعدد -لهذه المتغيرات خلال الفترة 2002-2017.

نتائج التحليل:

جدول 9 الارتباط Correlations

	إجمالي الدين الخارجي (Y)	العجز في الحساب الموازنة (X1)	العجز في الجاري (X2)	الناتج المحلي الإجمالي GDP (X3)	سعر صرف 1 جنية=دولارات (X4)	
(Pearson Correlation) معامل ارتباط بيرسون	(Y)	1.000	.508	.642	.789	-.705
ارتباط بيرسون	SIG	-	.022	.004	.000	.001
عدد البيانات (N)		16	16	16	16	16

3-1- من جدول (9) تحليل الارتباط:

- العلاقة بين إجمالي دين الخارجي والعجز في الموازنة: يوضح النموذج وجود علاقة طردية ضعيفة بين إجمالي الدين الخارجي Y والعجز في الموازنة العامة X1 لأن معامل بيرسون يساوي موجب (0.508). وبمستوى معنوية (0.02) وهو اقل من مستوى الدلالة (0.05) مما يؤكد علاقة الارتباط وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية.
- العلاقة بين إجمالي دين الخارجي والعجز في الحساب الجاري: يوضح النموذج وجود علاقة طردية ضعيفة بين إجمالي الدين ال خارجي Y والعجز في الحساب الجاري X2 لأن معامل بيرسون يساوي موجب (0.642). وبمستوى معنوية (0.04) وهو اقل من مستوى الدلالة (0.05) مما يؤكد علاقة الارتباط وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية.
- العلاقة بين إجمالي دين الخارجي و GDP علميا: يوضح النموذج وجود علاقة طردية قوية بين إجمالي الدين الخارجي Y و GDP وهو X3 لأن معامل بيرسون يساوي موجب (0.789). وبمستوى معنوية (0.00) وهو اقل من مستوى الدلالة (0.05) مما يؤكد علاقة الارتباط وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية.
- العلاقة بين إجمالي دين الخارجي وسعر صرف الجنية مقابل الدولارات (1جنية=دولار): يوضح النموذج وجود علاقة عكسية قوية بين إجمالي الدين الخارجي Y وسعر صرف الجنية مقابل الدولارات (1جنية=دولار) X4 لأن معامل بيرسون يساوي سالب (-0.705) وبمستوى معنوية (0.01) وهو اقل من مستوى الدلالة (0.05) مما يؤكد علاقة الارتباط وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية.

- وتم استخدام طريقة ادخال البيانات Enter، ولم يتم استبعاد أي متغيرات.

3-2- تحليل الانحدار:

جدول 10 ملخص النموذج Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson	
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change		
dimension0	1	.989a	.978	.970	1.81211E9	.978	120.924	4	11	.000	2.065
a. Predictors: (Constant)، العجز في الحساب الموازنة (X1) العجز في الجاري (X2) الناتج المحلي الإجمالي (X3) GDP (X4) جنية=دولارات											
b. Dependent Variable: المتغير التابع: إجمالي الدين الخارجي											

ومن الجدول (10): قيمة R square (0.978). وهذا يعني بأن النموذج واقعي والمتغيرات الأربعة تفسر التغير الحاصل في إجمالي الدين الخارجي للسودان بنسبة 97.8% وبقيّة الأثر يرجع للمتغيرات العشوائية وبمعامل الخطأ المعياري 18%. وأيضا تحليل التباين والفروق وبما أن قيمة المعنوية لقيمة التباين F تساوي sig (0.000) واقل من مستوى المعنوية (0.05) تشير إلى جودة توفيق النموذج وتؤكد على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة ككل على المتغير التابع.

جدول 11 تحليل الانحدار واختبار Coefficients

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		t	Sig.
	B	Std. Error	Beta			
(Constant)	3.923E10	2.446E9			16.041	.000
1 (X1)	1.590	.664	.158		2.394	.036
(X2)	-.017	.298	-.003		-.058	.955
(X3)	.333	.040	.581		8.392	.000
(X4)	-5.693E10	4.787E9	-.627		-11.893	.000

a. Dependent Variable: Y: المتغير التابع: إجمالي الدين الخارجي

ومن الجدول (11) يمكن تقدير شكل النموذج كالآتي

- $(B.VLUE)Y = 3.92 + 1.59 X1 - 0.01 X2 + 0.333 X3 - 5.69 X4 + U$
- $(T.VALUE) Y = 16.04 + 2.39X1 - 0.05 X2 + 8.39 X3 - 11.89 X4 + U$
- $SIG(Y) = SIG(0.000) Constant, SIG(0.036) X1, SIG(0.955) X2, SIG(0.000) X3, SIG(0.000) X4$

3-3- تحليل الفرضيات:

1. الفرضية الأولى: توجد علاقة طردية بين العجز في الموازنة العامة والدين الخارجي للسودان: بما أن معامل الارتباط للمتغير X1 قيمته موجب (0.508) مما يعني وجود علاقة طردية ضعيفة B و T موجبة وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية وأيضا قيمة T المحسوبة (2.39) بمستوى معنوية تساوي (0.036). وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، بمعنى نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل، بأنه توجد علاقة بين متغير العجز في الموازنة العامة والدين الخارجي للسودان للفترة محل الدراسة.
2. الفرضية الثانية: توجد علاقة طردية بين العجز في الحساب الجاري والدين الخارجي للسودان: بما أن معامل الارتباط للمتغير X2 قيمته موجب (0.642). مما يعني وجود علاقة طردية ضعيفة و B و T سالبة فهي غير مطابقة للنظرية الاقتصادية، وأيضا قيمة T تساوي سالب (-0.05) بمستوى المعنوية (0.955) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، مما يعني لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، بمعنى نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدمي، بأنه لا توجد علاقة بين متغير الحساب الجاري والدين الخارجي للسودان للفترة محل الدراسة.
3. الفرضية الثالثة: توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي GDP وإجمالي الدين الخارجي للسودان: بما أن معامل الارتباط للمتغير X3 قيمته موجب (0.789) مما يعني وجود علاقة طردية قوية B و T موجبة وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية وأيضا قيمة T تساوي (8.39) بمستوى معنوية (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05)

مما يعني توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، بمعنى نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل، بأنه توجد علاقة طردية بين متغير الناتج المحلي الإجمالي GDP وإجمالي الدين الخارجي للسودان للفترة الدراسة.

4. الفرضية الرابعة: توجد علاقة عكسية بين سعر صرف الجنيه مقابل الدولارات (1جنية=Xدولار) والدين الخارجي للسودان: بما أن معامل الارتباط للمتغير X4 قيمته سالب (-.705) مما يعني وجود علاقة عكسية قوية B و T سالبة وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية وأيضا قيمة T تساوي (11.89) بمستوى المعنوية (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، بمعنى نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل، بأنه توجد علاقة طردية بين متغير سعر الصرف والدين الخارجي للسودان للفترة 2002-2017.

ومما سبق يتضح بأن كل الفرضيات مطابقة مع النظرية الاقتصادية وذات دلالة إحصائية، ماعدا متغير العجز في الحساب الجاري وأيضا غير دال احصائيا على وجود علاقة بينه وبين المتغير التابع، مما يؤكد أن كل المتغيرات تفسر وتثبت للفرضيات وعلاقتها بالمتغير التابع وهو الدين الخارجي وتدل احصائيا في النموذج على وجود علاقة، وقد اتفقت الفرضية الأولى مع كل الدراسات السابقة من وجود ارتباط وعلاقة طردية معنوية بين العجز في الموازنة على الدين الخارجي ولكن اختلفت كل من الدراسات السابقة الأولى والثانية والثالثة من حيث درجة التأثير ويعزى ذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية لكل دولة واختلافها عن السودان، بينما توافقت الدراسة المتعلقة بدولة نيجيريا مع الفرضية الثالثة بوجود علاقة إيجابية ومعنوية للدين مع GDP.

النتائج:

1. ان القيمة التراكمية للديون الثنائية وأسعار الفائدة (تعاقدية وجزائية)، تؤثر بدرجة كبيرة في تراكم إجمالي دين السودان الخارجي.
2. تحتفظ قيم كل من عجز الموازنة العامة و GDP بعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية وبدرجة من التأثير على إجمالي الدين الخارجي للسودان.
3. يؤثر مؤشر سعر الصرف للجنية مقابل الدولار بعلاقة عكسية ذات دلالة احصائية ذات تأثير كبير على إجمالي الدين الخارجي للسودان.
4. تأثر كل من العجز في الموازنة والحساب الجاري بارتفاع كبير فيهما نتيجة لاستحقاقات اتفاقية السلام الشامل والأزمة المالية العالمية ثم انفصال الجنوب.
5. انفصال جنوب السودان عام 2011 تسبب بتأثير غير مباشر على قيمة الدين الخارجي من خلال تأثيره زيادة قيمة الدولار وهبوط العملة المحلية وزيادة العجز في الموازنة وانتقل أثره على الدين الخارجي، ولكن يعزى ضعف التأثير والعلاقة للحساب الجاري إلى نمو صادرات الذهب.
6. ارتفاع نسبة الديون الثنائية المستحقة لدول غير أعضاء لنادي باريس وفوائدها العالية تعقد من إمكانية الحل بواسطة مبادرة HIPC وغيرها.

التوصيات:

1. التغيير الهيكلي في السياسات الاقتصادية بالتركيز على دعم عناصر الإنتاج الوطنية بما يضمن تدليل عقبات الاستثمار المحلي بإلغاء الضرائب والجمارك على مشاريع الخريجين ومشاريع التمويل الأصغر والمصدرين.

2. محاولة اتباع سياسة اقتصادية رشيدة باستخدام القروض الخارجية في اضيق الحدود، والتركيز على القروض بشروط ميسرة والابتعاد عن الافتراض نهائيا من دول غير أعضاء في نادي باريس.
3. خلق شراكة اقتصادية بين السودان والدول صاحبة النسبة الأكبر من الديون وهي الديون الثنائية غير الرسمية (غير الأعضاء بنادي باريس)، لتعزيز وتسهيل موقف السودان في التفاوض سواء للشطب في HIPC أو فيما يتعلق بالفوائد باعتبارها أكبر معرقل ومؤثر في الدين الخارجي للسودان.
4. الإفصاح الدقيق عن تفاصيل الديون الخارجية للسودان فيما يخص معدلات الفوائد واصول القروض ومسحوباتها واستخداماتها بالتنسيق مع الدائنين لتلافي مشكلة ازدواج واختلاف البيانات لتحقيق نتائج حقيقة عند دراستها.

قائمة المراجع:

أولاً- المراجع باللغة العربية:

- احمد رفعت عدوي (2012) معالجة قضية الديون في ترتيبات ما بعد الاستفتاء بعد الانفصال. ورقة عمل مقدمة في مركز الراصد للبحوث بتاريخ 2012/5/19. منشور على الموقع <http://www.arrasid.com/index.php/main/index/31/12/contents>
- أحمد عبد الله إبراهيم (2006) الاقتصاد الدولي بين التقليدي والالكتروني. الطبعة الأولى.
- الاهرام اليوم (30 /12 /2010) انخفاض سعر الدولار مقابل الجنيه في السوق الموازي. صحيفة الاهرام اليوم، اصدارة 2010/12/30. منشور على موقع الراكوبة <https://www.sudaress.com/alrakoba/12395>، تاريخ الاقتباس 2019/5/13.
- بنك السودان (2002) أسعار صرف الدولار والعملات مقابل الجنيه في السودان سنة 2002. في: التقرير السنوي لبنك السودان المركزي 2002. من الموقع: <https://www.alnilin.com/12834995> تاريخ الاقتباس 2019/5/13.
- بنك السودان (2006) أسعار صرف الدولار والعملات مقابل الجنيه في السودان سنة 2007. في: التقرير السنوي لبنك السودان المركزي 2006. من الموقع: <https://www.alnilin.com/12834995> تاريخ الاقتباس 2019/5/13.
- بنك السودان (2007) أسعار صرف الدولار والعملات مقابل الجنيه في السودان سنة 2007. في: التقرير السنوي لبنك السودان المركزي 2007. من الموقع: <https://www.alnilin.com/12834995> تاريخ الاقتباس 2019/5/13.
- بنك السودان (2008) أسعار صرف الدولار والعملات مقابل الجنيه في السودان سنة 2008. في: التقرير السنوي لبنك السودان المركزي 2008. من الموقع: <https://www.alnilin.com/12834995> تاريخ الاقتباس 2019/5/13.
- بنك السودان (2009) أسعار صرف الدولار والعملات مقابل الجنيه في السودان سنة 2009. في: التقرير السنوي لبنك السودان المركزي 2009. من الموقع: <https://www.alnilin.com/12834995> تاريخ الاقتباس 2019/5/13.
- بنك السودان (2010) أسعار صرف الدولار والعملات مقابل الجنيه في السودان سنة 2010. في: التقرير السنوي لبنك السودان المركزي 2010. من الموقع: <https://www.alnilin.com/12834995.htm> تاريخ الاقتباس 2019/5/13.
- بنك السودان (2011) أسعار صرف الدولار والعملات مقابل الجنيه في السودان سنة 2011. في: التقرير السنوي لبنك السودان المركزي 2011. من الموقع: <https://www.alnilin.com/12834995> تاريخ الاقتباس 2019/5/13.

- بنك السودان (2012) أسعار صرف الدولار والعملات مقابل الجنيه في السودان تاريخ 2012/12/28. في: التقرير السنوي لبنك السودان المركزي 2014. من الموقع: <https://www.alnilin.com/12834995>. تاريخ الاقتباس 2019/5/13.
- بنك السودان (2013) أسعار صرف الدولار والعملات مقابل الجنيه في السودان تاريخ 2013/12/28. في: التقرير السنوي لبنك السودان المركزي 2013. من الموقع: <https://www.alnilin.com/12834995>. تاريخ الاقتباس 2019/5/13.
- بنك السودان (2014) أسعار صرف الدولار والعملات مقابل الجنيه في السودان تاريخ 2014/12/28. في: التقرير السنوي لبنك السودان المركزي 2014. من الموقع: <https://www.alnilin.com/12834995>. تاريخ الاقتباس 2019/5/13.
- بنك السودان (2015) أسعار صرف الدولار والعملات مقابل الجنيه في السودان تاريخ 2015/12/15. في: التقرير السنوي لبنك السودان المركزي 2016. من الموقع: <https://www.alnilin.com/12834995>. تاريخ الاقتباس 2019/5/13.
- بنك السودان (2016) أسعار صرف الدولار والعملات مقابل الجنيه في السودان تاريخ 2016/12/29. في: التقرير السنوي لبنك السودان المركزي 2016. من الموقع: <https://www.alnilin.com/12834995>. تاريخ الاقتباس 2019/5/13.
- بنك السودان (2017) أسعار صرف الدولار والعملات مقابل الجنيه في السودان تاريخ 2017/12/31. في: التقرير السنوي لبنك السودان المركزي 2017. من الموقع: <https://www.alnilin.com/12911002>. تاريخ الاقتباس 2019/5/13.
- ترتيب عوض، ثويبه بلولة، وساره عبد الله، وسحر عبد القادر (2016) أثر تراكم ديون السودان الخارجية على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الفترة (1980-2014). بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. الخرطوم، السودان.
- حربي محمد موسى عريقات (2006) مبادئ الاقتصاد-التحليل الكلي. دار النشر جامعة الإسراء، عمان، الأردن.
- خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي (2001) مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق. دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- ريام علي طالب (2018) قياس وتحليل أثر عجز الموازنة العامة على الدين الخارجي في العراق في إطار التكامل المشترك للمدة (1990 – 2016)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة بغداد.
- ريمي محمود (2016) ما هو العجز في الميزانية وما تأثيره على الاقتصاد، منشور يوم الاحد 2016/8/14، في الموقع https://www.dailyfx.com/arabic/tadawul_forex_news/education/2015/10/30/Budget-deficit-and-its-importance-3739.html. تاريخ الاقتباس 2019/2/10.
- سودان ترايبون (2012/8/7) ارتفاع سعر الجنيه السوداني مقابل الدولار بعد ابرام اتفاقية النفط. منشور على الموقع <http://www.sudantribune.net/%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%B3%D8%B9%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87>. تاريخ الاقتباس 2019 /12/13.
- السيد محمد أحمد السريبي (2009) التجارة الخارجية. الدار الجامعية، القاهرة، مصر.

- ضياء حسين سعود (2018) تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة في العراق للمدة (1990-2016). مجلة كلية المأمون، 31: 28-51.
- علي عبد الفتاح أبو شرار (2015) الاقتصاد الدولي النظريات والسياسات، الطبعة الثالثة، دار الميسره للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- عيسى محمد غزالي (2003) سياسات أسعار الصرف. سلسلة دورية، المطبوعات الجامعية، عدد 23، نوفمبر 2003، الجزائر.
- قصي بابا (2012) مشكلة ديون السودان الخارجية: رؤية للحل، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
- محمد صديق أحمد (2011/12/6) توقعات بارتفاع في سعر صرف العملات الحرة استمرار قرار حظر استيراد السلع غير الضرورية والسيارات المستعملة، نشر في صحيفة الصحافة 6 السزدانية اصدارة 2011/12/6، منشور على الموقع <https://www.sudaress.com/alsahafa/37835>، تاريخ الاقتباس 2019 /12/13.
- محمد كمال خليل الحمزاوي (2004) سوق الصرف الأجنبي: ماهيته، مدركاته الأساسية، وتطوره، الطبعة الاولى. منشأة المعارف، القاهرة، مصر.
- نجلاء عباس (2013/12/5) انخفاض سعر الذهب بسبب تدني البورصة، نشر في صحيفة الإنتباهة السودانية إصدارة 2013/12/5، الخرطوم، السودان. منشور على الموقع <https://www.sudaress.com/alintibaha/42895>، تاريخ الاقتباس 2019 /12/13.
- هوشيار معروف (2005) تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن
- وزارة مجلس الوزراء (2010) التقرير الاستراتيجي الوطني 2010، الامانة العامة للمجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي، وزارة مجلس الوزراء، الخرطوم، السودان.

ثانيا- المراجع باللغة الإنجليزية

- CIA (2017) The World Fact Book, Country Comparison, External Debt. <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2079rank.html>. Date of consultation 20-6-2019,
- IMF (2016) Sudan Staff Report for the 2016. In: Consultation Debt Sustainability Analysis.
- IMF (13/11/2017) Sudan Staff Report for the 2017. In: Consultation Debt Sustainability Analysis.
- Osinubi TS, Dauda ROS, & Olaleru OE (2010) Budget Deficits, External Debt and Economic Growth in Nigeria. The Singapore Economic Review, 55 (03): 491-521.
- Wikipedia (2018 & 2019) Terms Deficit and Surplus in the Budget. See the website: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%B6_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9.